

عقوبة الإعدام : عمليات الإعدام تتراجع مع تزايد الضغط لتعليق عالمي لها

(روما) قالت أيرين خان الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية إن عالمًا خاليًا من عقوبة الإعدام ممكن إذا كانت الحكومات مستعدة للتخلي بروح القيادة السياسية.

وقالت السيدة خان إن "منظمة العفو الدولية تدعو إلى تعليق عالمي لعمليات الإعدام. وتتحمل ست دول فقط - هي إيران والعراق والسودان وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية والصين - مسؤولية 91 بالمائة من جميع عمليات الإعدام التي نُفذت في العام 2006. وهؤلاء الجلادون المتشددون باتوا معزولين وغير متناغمين مع الاتجاه العالمي".

وفي العام 1977 ألغت 16 دولة فقط عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم. وبعد مضي إحدى وثلاثين سنة يستمر عدد الدول التي ألغت العقوبة في الارتفاع ما يخلق زخمًا لوضع حد لعقوبة الإعدام. وفي العام 2006، كانت الفلبين آخر دولة تنضم إلى 99 دولة ألغت عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية. وتقف دول عديدة أخرى، بينها كوريا الجنوبية، على عتبة إلغاء العقوبة.

وفي أفريقيا، نفذت ست دول فقط عمليات إعدام في العام 2006. وبيلاوروسيا (روسيا البيضاء) هي الدولة الوحيدة التي تواصل استخدام عقوبة الإعدام في أوروبا. والولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة في الأمريكيتين التي نفذت أية عمليات إعدام منذ العام 2003.

وبحسب الأرقام المتوافرة لدى منظمة العفو الدولية، فإن عدد عمليات الإعدام في العالم انخفض من 2148 في العام 2005 إلى 1591 في العام 2006.

وقد انضم العراق إلى قائمة أوائل الجلادين في العالم في العام 2006. وازداد استخدام عقوبة الإعدام بسرعة في أعقاب إعادة العمل بها في العراق في منتصف العام 2004. ومنذ ذلك الحين، حُكم على أكثر من 270 شخصًا بالإعدام وتم إعدام ما لا يقل عن 100 شخص كما ورد. ولم يُبلغ عن أية عمليات إعدام في العام 2004، وأعدم ما لا يقل عن ثلاثة رجال في العام 2005. وفي العام 2006 فضح الاهتمام العالمي بشنق صدام حسين في ديسمبر/كانون الأول والذي عُرض على شاشات التلفزيون حقيقة أن معدل الإعدام في العراق قد تصاعد بشكل كبير خلال العام مع تنفيذ أكثر من 65 عملية شنق، كانت امرأتان على الأقل من بين الذين تعرضوا لها.

وقد تصاعفت تقريبًا نسبة الإعدامات في إيران قياسًا بالعام 2005، حيث قُتل ما لا يقل عن 177 شخصًا. وفي العام 2006، انضمت باكستان إلى قائمة أوائل الجلادين بتنفيذ 82 عملية إعدام على الأقل. وأعدم السودان ما لا يقل عن 65 شخصًا، ويعتقد أن الرقم الحقيقي أعلى من ذلك، وأعدم 53 شخصًا في 12 ولاية عبر الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت إيران وباكستان الدولتين الوحيدتين اللتين أعدمتا المذنبين الأطفال خلال العام 2006 - في انتهاك للقانون الدولي - أربعة وواحد على التوالي.

وتواصل الصين تزعم قائمة الجلادين في العالم. وقد سجلت منظمة العفو الدولية أكثر من 1000 عملية إعدام في الصين العام 2006. وتُعتبر الأرقام المتعلقة باستخدام عقوبة الإعدام من أسرار الدولة في الصين ويُعتقد أن الرقم الحقيقي قد يصل إلى 8000.

وقالت أيرين خان إن "أرقام عقوبة الإعدام في العام 2006 لا يمكن تبريرها، ولكن حتى المسؤولين في العراق والصين، وهما اثنتان من الدول التي تصدر قائمة الجلادين في العالم، قد تحدثتا عن رغبتهما في وضع حد لاستخدام عقوبة الإعدام في بلديهما".

كذلك تسلط منظمة العفو الدولية الضوء على عدد من الحالات التي تفضح الطبيعة القاسية والتعسفية والجائرة لعقوبة الإعدام والمعاناة الرهيبة التي تسببها كل عملية إعدام :

أُعدم المواطن السريلنكي سانجايا روان كومارا في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي في الكويت. وفي البداية أُعلنت وفاته فور شنقه، لكن عندما نُقل إلى المشرح، لاحظ الموظفون الطبيون أنه ما زال يتحرك. وأظهر مزيد من الفحوص أن لديه نبضات قلب ضعيفة. وفي النهاية أُعلنت وفاته بعد مضي خمس ساعات على بداية إعدامه. في الولايات المتحدة، أوقف حاكم فلوريدا جب بوش في ديسمبر/كانون الأول الماضي جميع عمليات الإعدام في الولاية وعين لجنة "للنظر في إنسانية الحقن القاتلة ودستوريتها". وجاء هذا القرار عقب إعدام أنجل دياز الذي تألم لمدة 34 دقيقة قبل إعلان وفاته. وتبين فيما بعد أن المواد الكيميائية السامة حُقنت في أنسجته الطرية وليس في عروقه. في إيران، رجمت امرأتان حتى الموت في مايو/أيار الماضي لأنهما مارستا الجنس خارج إطار الزواج -- برغم إعلان رئيس السلطة القضائية عن تعليق عمليات الإعدام بالرجم في العام 2002. وفي إيران، يتم تحديد حجم الحجارة مسبقًا بحيث لا تسبب وفاة فورية بل تقتل ببطء.

ويظل الخطر الدائم المتمثل في إعدام أشخاص أبرياء من الجريمة التي أُدينوا بها قائمًا حيثما تُستخدم عقوبة الإعدام. ففي العام 2006، أُعلنت براءة ثلاثة أشخاص بعد أن أمضوا سنوات ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام بهم في جامايكا وتنزانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وتشير التقديرات إلى أن زهاء 20,000 شخص يقعون حاليًا في السجون المخصصة للمحكومين بالإعدام حول العالم بانتظار قتلهم على يد الدولة.

وقالت أيرين خان إن "عقوبة الإعدام هي عقوبة في منتهى القسوة والإنسانية والإهانة. وهي تعسفية وأثبت عدم جدواها في تخفيض عدد الجرائم وتديم أجواء العنف التي لا يمكن فيها أبدًا إقامة العدل الحقيقي".

وأضافت السيدة خان بأن "عقوبة الإعدام يجب أن تُلغى، وبشكل تعليقها عالمياً خطوة مهمة إلى الأمام".